

جامعة ميدأوشن

MIDOCEAN UNIVERSITY

كلية الإدارة

قسم / تخصص: إدارة الأعمال

تقرير عن أخلاقيات البحث العلمي

دراسة تطبيقية على موضوع: أثر جودة الخدمة المصرفية في رضا العملاء في القطاع المصرفي بمدينة الرياض

إعداد الطالب:

فهد محمد فهد القحطاني

الرقم الجامعي: ٢٣٣٠٠٠٩٧٠

إشراف:

د. عبد الرحيم نادر

العام الدراسي: ٢٠٢٦

١. المقدمة

لم يعد البحث العلمي مجرد نشاط أكاديمي يُمارَس داخل الجامعات ومراكز الدراسات، بل أصبح أداة رئيسة تُبنى عليها القرارات في المؤسسات والشركات والحكومات على حد سواء. ومع اتساع هذا الدور تزايدت الحاجة إلى ضوابط تحكم سلوك الباحث وتضمن أن تكون النتائج التي يتوصل إليها صادقة وموثوقة. وهنا يبرز مفهوم أخلاقيات البحث العلمي بوصفه الإطار الذي ينظم علاقة الباحث بموضوع بحثه وبالمشاركين فيه وبالمجتمع الذي تُوجَّه إليه نتائجه.

ويمكن تعريف أخلاقيات البحث العلمي بأنها مجموعة المعايير والقواعد التي تميّز بين السلوك المقبول وغير المقبول في الممارسة البحثية، والتي يلتزم بها الباحث في كل مرحلة من مراحل بحثه بدءًا من اختيار المشكلة وصولاً إلى نشر النتائج (Resnik, ٢٠١٥). وفي السياق نفسه يشير العساف (٢٠١٢) إلى أن الأمانة العلمية تمثل حجر الزاوية في أي عمل بحثي، إذ لا قيمة لنتيجة يتم التوصل إليها عبر طريق ملتوٍ مهما بدت مبهرة في ظاهرها.

تكمُن أهمية الالتزام بهذه الأخلاقيات في كونها تحمي ثلاثة أطراف في آنٍ واحد: الباحث نفسه الذي تُصان سمعته العلمية، والمشاركين في البحث الذين تُحفظ حقوقهم وخصوصيتهم، والمجتمع الذي يُفترض أن ينتفع بنتائج موثوقة لا مضلّة. وقد بيّن عبيدات وعدس وعبد الحق (٢٠١٦) أن إهمال هذا الجانب لا يقتصر أثره على فساد البحث الواحد، بل قد يمتد ليُفقد ثقة الناس في المعرفة العلمية ككل.

يهدف هذا التقرير إلى تحقيق غرضين متكاملين: الأول نظري يتمثل في عرض مفهوم أخلاقيات البحث العلمي ومبادئها وأبرز القضايا المرتبطة بها والقواعد المنظمة لها، والثاني تطبيقي يتمثل في إسقاط هذه المبادئ على موضوع بحثي محدد هو أثر جودة الخدمة المصرفية في رضا العملاء في القطاع المصرفي بمدينة الرياض، وذلك لبيان كيف تنتقل هذه المبادئ من مستوى القول إلى مستوى الممارسة الفعلية داخل الدراسة الميدانية.

وقد اكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة مع اشتداد المنافسة بين البنوك العاملة في مدينة الرياض وتسارع التحوّل نحو الخدمات الرقمية، إذ صار رضا العميل عن جودة الخدمة معيارًا حاسمًا في بقاء المصرف وقدرته على المحافظة على عملائه. وبما أن دراسة مثل هذا الموضوع تقتضي التعامل المباشر مع آراء عملاء حقيقيين حول تعاملاتهم المالية وتجاربهم مع بنوكهم، فإنها تضع الباحث أمام اختبار حقيقي لقدرته على الموازنة بين هدفه في الحصول على بيانات دقيقة وبين واجبه في حماية خصوصية من يشاركون في بحثه، وهو ما يجعل ربط الجانب النظري بالتطبيقي ضرورة لا ترقى.

٢. أهمية أخلاقيات البحث العلمي

قد يتساءل بعض الطلاب عن سبب هذا الاهتمام الكبير بأخلاقيات البحث ما دامت النتائج هي الغاية الأهم. والحقيقة أن الأخلاقيات ليست عبئاً إضافياً يُفرض على الباحث، بل هي شرط لجودة النتيجة ذاتها. فالبحث الذي يُبنى على بيانات مُلققة أو مُقتبسة دون إسناد لا يمكن الوثوق به، ومن ثم تفقد نتائجه قيمتها العملية مهما بدت منطقية.

ويرى ريزنيك (٢٠١٥، Resnik) أن للأخلاقيات في البحث وظائف متعددة؛ فهي تعزّز الأهداف الأساسية للعلم مثل السعي وراء المعرفة والحقيقة وتجنّب الخطأ، كما أنها تدعم القيم الضرورية للعمل التعاوني بين الباحثين كالثقة والمساءلة والاحترام المتبادل، إضافةً إلى أنها تجعل الباحثين قابلين للمحاسبة أمام الجمهور الذي يمول أبحاثهم في كثير من الأحيان. فحين يلتزم الباحث بالشفافية في عرض منهجه وبياناته يصبح بإمكان الآخرين مراجعة عمله والبناء عليه، وهو جوهر التراكم المعرفي.

هناك بُعد آخر لا يقل أهمية، وهو حماية المجتمع. فكثير من البحوث تتعامل مع بشر أو مع بيانات حساسة تخص أفراداً حقيقيين، ولو غابت الضوابط الأخلاقية لتحول البحث من أداة نفع إلى مصدر ضرر. ومن أبرز ما يذكره تاريخ العلم في هذا الشأن التجارب التي أُجريت على البشر دون موافقتهم، والتي دفعت لاحقاً إلى صياغة مواثيق دولية لحماية المشاركين، كما سيأتي تفصيله عند الحديث عن تقرير بلمونت.

ربط الأخلاقيات بموثوقية البحث: يمكن القول إن العلاقة بين الالتزام الأخلاقي وموثوقية النتائج علاقة طردية مباشرة؛ فكلما ارتفع مستوى الأمانة والشفافية في جمع البيانات وتحليلها ازدادت قابلية النتائج للتكرار والتحقق، وهي السمة التي تميّز المعرفة العلمية عن مجرد الرأي الشخصي (العساف، ٢٠١٢). وبهذا المعنى تصبح الأخلاقيات ضماناً للجودة قبل أن تكون التزاماً أدبياً. ولتوضيح ذلك بمثال بسيط، لو افترضنا أن باحثاً توصّل إلى نتيجة مفادها أن جودة الخدمة المصرفية ترفع رضا العملاء، لكنه حذف من بياناته العملاء الذين عبّروا عن استيائهم من خدمة بنوكهم، فإن نتيجته قد تبدو متماسكة في ظاهرها لكنها في حقيقتها مضلّلة، ولن تصمد أمام أي محاولة لإعادة الدراسة على عينة جديدة. وهنا يتضح أن الإخلال الأخلاقي لا يفسد النزاهة فحسب، بل يهدم القيمة العلمية للبحث من أساسها، لأن العلم يقوم على إمكانية التحقق والتكرار.

٣. المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث على مجموعة من المبادئ المترابطة التي يكمل بعضها بعضًا، وقد أوردتها عدد من الباحثين بصيغ متقاربة (٢٠١٥، Resnik؛ العساف، ٢٠١٢)، وفيما يأتي عرض موجز لأهمها مع مثال توضيحي لكل مبدأ:

الأمانة العلمية: وتعني التزام الباحث بالصدق في عرض كل ما يتعلق ببحثه، من بيانات ونتائج ومناهج ومصادر، وعدم نسبة جهد الآخرين إلى نفسه. ومثال ذلك أن يقتبس الباحث فكرةً من دراسة سابقة فيوثقها صراحةً باسم صاحبها بدلاً من تقديمها وكأنها فكرته الخاصة.

النزاهة: وهي اتساق الباحث مع المبادئ التي يعلنها في كل مراحل عمله، وعدم التلاعب بالإجراءات لتحقيق نتيجة مرغوبة مسبقًا. ومثالها أن يلتزم الباحث بالمنهجية التي أعلنها في بداية الدراسة حتى لو جاءت النتائج مخالفة لتوقعاته، فلا يحذف الحالات التي لا تناسب فرضيته.

الموضوعية: وتتقضي أن يبتعد الباحث عن أهوائه الشخصية وميوله المسبقة عند تصميم البحث وتحليل بياناته وتفسير نتائجه. ومثالها أن يصمم الباحث استبانةً بأسئلة محايدة لا تدفع المشارك نحو إجابة بعينها، بدلاً من صياغة أسئلة موجهة تخدم رأيه.

السرية: وتعني حفظ المعلومات الخاصة بالمشاركين وعدم الكشف عن هوياتهم أو بياناتهم لأي طرف خارج نطاق البحث. ومثالها أن يستبدل الباحث أسماء المشاركين برموز أو أرقام، ويحتفظ بالبيانات في ملفات محمية لا يطلع عليها سواه.

الموافقة المستنيرة: وهي حصول الباحث على موافقة المشارك بعد إطلاعه إطلاعاً كافياً على طبيعة البحث وأهدافه والمخاطر المحتملة وحقه في الانسحاب في أي وقت، وهي تطبيق مباشر لمبدأ احترام الأشخاص (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, ١٩٧٩). ومثالها أن يوقع المشارك على نموذج موافقة يوضح أن مشاركته في الدراسة طوعية تمامًا وأنه يستطيع التوقف متى شاء دون أي أثر عليه.

والملاحظ أن هذه المبادئ لا تعمل منفصلة بل تتشابك فيما بينها؛ فالموافقة المستنيرة مثلاً لا تكتمل قيمتها ما لم تقترن بضمان السرية، والموضوعية لا تتحقق دون قدر عالٍ من الأمانة والنزاهة. ولهذا يُنظر إليها بوصفها منظومة متكاملة لا قائمة اختيارية ينتقي منها الباحث ما يشاء (العساف، ٢٠١٢).

٤. القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

إلى جانب المبادئ التي ينبغي الالتزام بها، توجد مجموعة من القضايا أو المخالفات التي يقع فيها بعض الباحثين، عمدًا أو جهلاً، وتُعدّ من أخطر ما يهدد نزاهة البحث العلمي، وقد صنّفها ريزنيك ضمن أبرز صور سوء السلوك البحثي (Resnik, ٢٠١٥). وفيما يأتي عرض لأبرزها مع مثال يوضّح كلّ منها:

الانتحال العلمي: ويُقصد به نسبة عمل الغير أو أفكاره إلى الباحث دون إسناد، وهو ما تشدّد قواعد التوثيق على تجنّبه عبر الإشارة الدقيقة إلى المصادر (٢٠٢٠, American Psychological Association). ومن أمثلته الواقعية أن ينقل طالب فقرات كاملة من دراسة منشورة ويُدرجها في تقريره دون إشارة إلى مصدرها، فيوهم القارئ بأنها من إنتاجه. وهذه المخالفة تُعدّ من أكثر الانتهاكات شيوعاً في الأوساط الأكاديمية، وتستوجب رفض البحث في الغالب.

تزوير البيانات وتلفيقها: ويعني اختلاق بيانات لم تُجمع فعلاً، أو تعديل البيانات الحقيقية لتظهر النتائج بصورة معينة. ومثاله الافتراضي أن يحصل باحث على استجابات لا تدعم فرضيته فيغيّر بعض الأرقام في جدول النتائج حتى تبدو دالة إحصائياً. وهذه المخالفة بالغة الخطورة لأنها تضرب مصداقية العلم في صميمها.

التحيز: وهو ميل الباحث نحو نتيجة معينة بحيث يؤثر ذلك في اختيار العينة أو تفسير البيانات. ومثاله أن يختار الباحث للمشاركة في دراسة عن رضا العملاء فئةً معروفة برضاها فقط، متجاهلاً الفئات الأخرى، فتأتي النتائج منحازةً لا تعبّر عن الواقع.

انتهاك الخصوصية: ويحدث حين يكشف الباحث معلومات خاصة بالمشاركين أو يجمعها دون علمهم. ومثاله أن ينشر باحث تصريحات أحد المشاركين مقرونةً باسمه وبياناته دون إذنه، مما قد يعرّضه للحرج أو الضرر. وحماية الخصوصية تمثّل التزاماً أخلاقياً وقانونياً في آنٍ واحد.

تضارب المصالح: ويقع عندما تتداخل مصلحة شخصية أو مادية للباحث مع موضوعية بحثه. ومثاله أن يُجري باحث دراسةً ممولة من شركة معينة، ثم يتجنّب عرض النتائج التي قد تضرّ بصورة الشركة إرضاءً للجهة الممولة. والمطلوب في مثل هذه الحالة الإفصاح الصريح عن مصدر التمويل حتى يقدّر القارئ النتائج في سياقها.

وما يجمع هذه القضايا أنها تنشأ غالباً من تقديم مصلحة آنية على قيمة الصدق العلمي، سواء أكانت هذه المصلحة درجةً جامعية أم منفعةً مادية أم رغبةً في إثبات وجهة نظر. ولهذا يبقى وعي الباحث بخطورة هذه المخالفات خط الدفاع الأول قبل أي رقابة خارجية.

ومن المهم الإشارة إلى أن بعض هذه المخالفات قد يقع فيها الباحث المبتدئ من غير قصد، كأن ينقل فقرَةً ناسياً توثيق مصدرها، أو أن يصوغ سؤالاً موجّهاً دون أن ينتبه إلى تحيزه. ولهذا فإن التدريب المبكر على قواعد التوثيق ومهارات صياغة الأدوات البحثية يُعدّ وقايةً عملية لا تقل أهمية عن الوعي الأخلاقي العام، إذ يحوّل المبادئ المجردة إلى عادات يومية في عمل الباحث (عبيدات وعبد الحق، ٢٠١٦).

٥. القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

إذا كانت المبادئ والقضايا التي سبق عرضها تمثل البُعد الفردي لأخلاقيات البحث، فإن هناك بُعدًا مؤسسيًا لا يقل أهمية يتمثل في القواعد واللوائح التي تنظّم هذا المجال على نطاق أوسع. فالاعتماد على ضمير الباحث وحده، على أهميته، قد لا يكفي في بيئة بحثية واسعة تتعدد فيها الجهات والمصالح، ومن هنا نشأت الحاجة إلى أطر رسمية تراقب الالتزام وتوحد المعايير بين الباحثين.

لم تُترك أخلاقيات البحث لتقدير الأفراد وحدهم، بل وُضعت لها أطر مؤسسية ومعايير دولية تضمن تطبيقها بصورة منظمة. ومن أبرز هذه الأطر لجان أخلاقيات البحث المعروفة اختصارًا بـ (IRB)، وهي لجان تُشكّل داخل الجامعات والمؤسسات البحثية لمراجعة مقترحات البحوث التي تتعامل مع البشر قبل تنفيذها، والتأكد من أنها لا تعرّض المشاركين لمخاطر غير مبررة وأنها تستوفي شروط الموافقة المستنيرة وحفظ السرية.

وقد جاء الأساس الفكري لكثير من هذه اللجان من وثيقة محورية هي تقرير بلمونت الصادر عام ١٩٧٩ عن اللجنة الوطنية لحماية المشاركين من البشر في البحوث الطبية الحيوية والسلوكية في الولايات المتحدة، والذي أرسى ثلاثة مبادئ كبرى ما زالت مرجعًا حتى اليوم، وهي: احترام الأشخاص، والإحسان أو تحقيق المنفعة وتجنّب الضرر، والعدالة في اختيار المشاركين وتوزيع منافع البحث وأعبائه (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, ١٩٧٩).

أما على مستوى توثيق المصادر وصياغة التقارير، فيُعدّ دليل جمعية علم النفس الأمريكية المعروف بأسلوب (APA) من أكثر المعايير انتشارًا في العلوم الإدارية والاجتماعية، إذ ينظّم طريقة الاقتباس والإشارة إلى المراجع داخل النص وفي قائمة المراجع، بما يحفظ حقوق المؤلفين الأصليين ويتيح للقارئ تتبّع المصادر والرجوع إليها (American Psychological Association, ٢٠٢٠).

أهمية هذه القواعد: تكمن قيمة هذه اللوائح والمعايير في أنها تحوّل المبادئ الأخلاقية العامة إلى إجراءات عملية قابلة للتطبيق والمراجعة؛ فبدلاً من أن تبقى الأمانة والسرية شعارات أخلاقية فضفاضة، تصبح متطلبات محددة يُلزم الباحث بإثبات استيفائها قبل الشروع في بحثه وأثناءه. كما أنها تضمن قدرًا من التوحيد بين الباحثين بحيث يخضع الجميع للمعايير ذاتها، وهو ما يعزّز ثقة المجتمع العلمي في النتائج المنشورة.

٦. التطبيق العملي على موضوع البحث

بعد عرض الجانب النظري، ينتقل التقرير إلى أهم أجزائه وهو إسقاط المبادئ الأخلاقية على موضوع بحثي محدد. والموضوع المختار هنا هو: «أثر جودة الخدمة المصرفية في رضا العملاء في القطاع المصرفي بمدينة الرياض»، وهو موضوع وثيق الصلة بتخصص إدارة الأعمال، ويعتمد على جمع بيانات ميدانية من عملاء حقيقيين للبنوك عبر استبانة، الأمر الذي يجعله مجالاً خصباً لتطبيق الاعتبارات الأخلاقية تطبيقاً فعلياً لا نظرياً، لا سيما أنه يتعامل مع فئة من المشاركين تتصل أسئلتهم بجانب مالي حسّاس في حياتهم.

طريقة جمع البيانات: ستُجمع البيانات عن طريق استبانة تُوزَّع على عينة من عملاء عدد من البنوك العاملة في مدينة الرياض، تقيس أبعاد جودة الخدمة المصرفية مثل سرعة الإنجاز وكفاءة الموظفين وجودة الخدمات الرقمية، ومستوى رضا العميل عنها. وحرصاً على الموضوعية، ستُصاغ بنود الاستبانة بلغة محايدة لا تُوحي بإجابة معينة ولا تحمل أي تفضيل لبنك على آخر، وسيُراعى في اختيار العينة أن تشمل فئات متنوعة من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي ونوع التعامل المصرفي، تجنّباً للتحيز الذي قد ينشأ عن اقتصار العينة على فئة بعينها أو على عملاء بنك واحد.

الموافقة المستنيرة: لن تُجمع أي استجابة قبل أن يطلع العميل على صفحة تمهيدية توضّح هدف الدراسة، والجهة التي تُجريها، والزمن التقريبي اللازم لتعبئة الاستبانة، وكون المشاركة طوعية تماماً، وحقه في التوقف في أي لحظة دون إبداء سبب ودون أي أثر على علاقته ببنكه. ولن يُسمح بالانتقال إلى أسئلة الاستبانة إلا بعد أن يقرّ المشارك صراحةً بموافاقته على هذه الشروط، تحقيقاً لمبدأ احترام الأشخاص الوارد في تقرير بلمونت (١٩٧٩).

الحفاظ على السرية: نظراً لحساسية المجال المالي، لن تتضمن الاستبانة أي حقل يطلب الاسم أو رقم الحساب أو رقم الهوية أو أي بيانات مالية تفصيلية، وسيكتفى بسؤال العميل عن البنك الذي يتعامل معه بصيغة عامة دون ربطها بهويته. وستُعالج البيانات بشكل إجمالي لا فردي بحيث تُعرض النتائج في صورة نسب ومتوسطات يتعدّر من خلالها التعرّف على أي مشارك بعينه. كما ستُحفظ الملفات في حساب محمي بكلمة مرور لا يطلع عليه سوى الباحث، وتُتلف البيانات الخام بعد انتهاء الغرض منها. وبهذا تتحقق السرية التي تُعدّ شرطاً أساسياً لطمأنة العميل ودفعه للإجابة بصدق.

المخاطر المحتملة وسبل الحد منها: رغم أن هذا النوع من البحوث لا ينطوي على مخاطر جسدية، فإنه قد يحمل خطراً معنوياً يتمثل في تحقّظ العميل عند الإفصاح عن رأيه في بنكه خشية أن يُكشف أو يُساء استخدام معلوماته المالية. ولمواجهة هذا الخطر سيُوَكَّد للمشاركين أن الاستبانة مجهولة المصدر تماماً، وأن الباحث لا تربطه أي علاقة وظيفية بالبنوك المستهدفة، وأن الغرض من الدراسة علمي أكاديمي بحت لا تسويقي، وأن البيانات لن تُسلّم لأي مصرف بصورة تتيح تمييز استجابات الأفراد.

تضارب المصالح: في حال حصول الباحث على أي دعم أو تسهيلات من أحد البنوك لإجراء الدراسة، فسيُفصّل عن ذلك صراحةً في التقرير، مع الالتزام بعرض النتائج كما هي حتى لو جاءت غير مواتية لذلك البنك، حفاظاً على الموضوعية وتجنّباً لأي تضارب بين مصلحة الباحث ومتطلبات الأمانة العلمية. ويُعدّ هذا الإفصاح ضرورياً في موضوع كهذا قد تتنافس فيه مصالح المصارف.

العدالة في اختيار المشاركين: تطبيقاً لمبدأ العدالة الوارد في تقرير بلمونت (١٩٧٩)، سيُحرَص على أن تكون فرصة المشاركة متاحة لعملاء بنوك مختلفة وفئات متنوعة من المجتمع في مدينة الرياض، دون استبعاد فئة بسبب مستواها التعليمي أو الاقتصادي، حتى لا تتركز نتائج الدراسة على شريحة بعينها وتُحرَم منها أخرى، وحتى تعكس النتائج صورة منصفة لواقع الخدمة المصرفية في المدينة.

تحليل تطبيقي للموقف: إن الناظر إلى هذه الإجراءات مجتمعةً يدرك أنها لا تمثل خطوات شكلية منفصلة، بل سلسلة قرارات مترابطة يخدم بعضها بعضاً؛ فضمن السرية هو ما يجعل الموافقة المستنيرة ذات معنى، وحياد صياغة البنود هو ما يحمي الموضوعية من الانحياز لبك بعينه، وتنويع العينة هو ما يقي النتائج من التحيز، والإفصاح عن أي تمويل هو ما يصون الثقة فيها. والباحث الذي يتعامل مع هذه القرارات بوعيٍ منذ مرحلة التصميم لا ينتظر أن تُفرض عليه من لجنة أخلاقيات، بل يستبطنها بوصفها جزءاً من حرفته. وهذا تحديداً ما يميز الفهم التطبيقي للأخلاقيات عن مجرد حفظ مبادئها النظرية.

ويتبين من هذا العرض التطبيقي أن المبادئ الأخلاقية ليست إضافةً شكلية تُلحق بالبحث، بل هي خيارات عملية تتخذ في كل خطوة: في صياغة السؤال، وفي اختيار العينة، وفي طريقة حفظ البيانات، وفي كيفية عرض النتائج. ومن هنا فإن وعي الباحث بهذه الاعتبارات منذ مرحلة التصميم هو ما يصنع الفارق بين بحثٍ موثوق وآخر قد يتعرّض للطعن مهما كانت بياناته دقيقة (عبيدات وعدس وعبد الحق، ٢٠١٦).

٧. الخاتمة

تناول هذا التقرير أخلاقيات البحث العلمي بوصفها منظومة متكاملة تبدأ من المبادئ العامة كالأمانة والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة، وتمرّ بأبرز القضايا التي تهدد نزاهة البحث كالانتحال وتزوير البيانات والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح، وصولاً إلى القواعد واللوائح التي تنظّم هذا المجال مثل لجان أخلاقيات البحث وتقرير بلمونت ومعايير التوثيق الخاصة بأسلوب APA.

والأهم من ذلك أن التقرير سعى إلى تجاوز العرض النظري نحو التطبيق العملي، عبر إسقاط هذه المبادئ على دراسة محددة في مجال إدارة الأعمال، وهو ما بيّن أن الالتزام الأخلاقي يتجسّد في تفاصيل دقيقة تتعلق بجمع البيانات وحفظها وعرض نتائجها. وقد اتضح من ذلك أن البحث الجيد لا يُقاس بدقّة أدواته فحسب، بل بمدى احترامه لحقوق من يشاركون فيه وللمجتمع الذي يتلقّى نتائجه.

وفي ضوء ما سبق، يمكن التأكيد على أن التزام الباحث بأخلاقيات البحث العلمي ليس خياراً ثانوياً بل شرطاً لمصداقيته وقيّمته. ومن المأمول أن يحرص الباحثون في دراساتهم المستقبلية على ترسيخ هذه الثقافة منذ المراحل الأولى للبحث، بحيث تصبح الأمانة العلمية سلوكاً أصيلاً لا مجرد إجراء يُستوفى عند الحاجة، بما يسهم في بناء معرفة موثوقة تخدم الفرد والمجتمع معاً.

كما يوصي هذا التقرير، انطلاقاً مما عُرض فيه، بأن تُدرج الموضوعات المتعلقة بأخلاقيات البحث ضمن مساقات مناهج البحث في كليات الإدارة بصورة عملية تطبيقية لا نظرية فحسب، وأن يُدرّب الطالب على إعداد نماذج الموافقة المستنيرة وآليات حفظ السرية ضمن مشاريعه البحثية الصغيرة، حتى يكتسب هذه المهارات قبل دخوله ميدان البحث الجاد. فبهذا التدرج يتحوّل الالتزام الأخلاقي من معلومة تُحفظ للاختبار إلى ممارسة راسخة ترافق الباحث طوال مسيرته العلمية والمهنية.

٨. المراجع

American Psychological Association. (٢٠٢٠). Publication manual of the American Psychological Association (٧th ed.). American Psychological Association.

National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research. (١٩٧٩). The Belmont report: Ethical principles and guidelines for the protection of human subjects of research. U.S. Department of Health, Education, and Welfare.

Resnik, D. B. (٢٠١٥). What is ethics in research and why is it important? National Institute of Environmental Health Sciences (NIEHS).

العساف، صالح بن حمد. (٢٠١٢). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية (الطبعة الثانية). الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد. (٢٠١٦). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.